الأمم المتحدة

A/ES-10/796–S/2018/782

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
24 September 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الثالثة والسبعون

رسائل متطابقة مؤرخة ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

لا يزال الوضع في دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، شديد التقلب حيث تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، انتهاكاتها للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، مما يتسبب في استمرار تدهور الوضع بجميع جوانبه، بما في ذلك استمرار معاناة الشعب الفلسطيني الرازح تحت نير الاحتلال واشتداد اليأس وتصاعد حدة التوترات.

فخلال الأسبوع الماضي، واصلت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، قتلها الوحشي لمدنيين فلسطينيين غير مسلحين وعزل كانوا يشاركون في ”مسيرة العودة الكبرى“ للاحتجاج على الانتهاك المنهجي لحقوق الإنسان الواجبة لهم، والمطالبة بإنهاء الاحتلال والحصار اللذين تفرضهما إسرائيل على الشعب الفلسطيني ووقف تجريده من ممتلكاته، والدعوة إلى الاستقلال والحرية والعودة إلى أراضي أجدادهم. وقد بلغ عدد الفلسطينيين الذين قتلوا منذ بدء المسيرة في ٣٠ آذار/مارس ما مجموعه ١٦٤ قتيلا، بمن فيهم ٢٣ طفلاً.

علاوة على ذلك، ففي ١٠ آب/أغسطس، أصابت القوات الإسرائيلية بجروح قاتلة ثلاثة متظاهرين فلسطينيين، بمن فيهم العامل الصحي المتطوع، عبد الله القططي، البالغ من العمر ٢٢ عامًا، بينما كان يعالج أحد المتظاهرَين المصابين، علي سعيد العالول، البالغ من العمر ٥٥ عامًا، الذي أطلق عليه النار وأردي قتيلا أيضًا. وكان عبد الله، على غرار العاملين الصحيين الفلسطينيين الآخرين اللذين قتلهما الإسرائيليون منذ بداية احتجاجات مسيرة العودة الكبرى، يرتدي ثياباً تعرّف بوضوح بأنه من العاملين الطبيين.

031018 260918 18-15884 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وتأتي جريمة الحرب الأخيرة هذه في أعقاب سلسلة من الهجمات التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلية والتي تستهدف موظفي ومعدات الرعاية الصحية. ففي الفترة ما بين ٣٠ آذار/مارس و ١٧ آب/أغسطس، قُتل ثلاثة عاملين صحيين وأصيب العشرات بجروح جراء الهجمات الإسرائيلية، كما تضرر عدد من سيارات الإسعاف. ورُفض السماح لعدد كبير من الفلسطينيين المصابين بجروح بالغة بمغادرة القطاع، حيث تكاد تكون اللوازم والمرافق الطبية معدومة، لتلقي العلاج في الضفة الغربية أو في الخارج. وقد حمل ذلك منظمة الصحة العالمية على أن تكرر مجددا دعوتها إلى حماية العاملين الصحيين والمرضى والمرافق الصحية في غزة.

وفي ١٠ آب/أغسطس، تسببت القوات الإسرائيلية أيضا في إصابة ٣٠٠ مدني، من بينهم ٨ بالذخيرة الحية، مما رفع مجموع عدد الجرحى والمصابين الفلسطينيين في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة منذ بدء الاحتجاجات إلى أكثر من ٠٠٠ ١٨ شخص. وعلاوة على ذلك، وفي ١٣ آب/أغسطس، توفي وسام يوسف حجازي، البالغ من العمر ٣٠ عاماً، متأثراً بجراحه التي أصيب بها في ١٤ أيار/مايو، وهو اليوم الذي يعد أكثر الأيام دموية منذ انطلاق مسيرة العودة الكبرى.

ويتضح من التصريحات والبيانات المتتالية التي أدلى بها المسؤولون الحكوميون والعسكريون الإسرائيليون أن حياة الفلسطينيين لا قيمة لها بالنسبة إلى إسرائيل. وقد درج المسؤولون الإسرائيليون على استخدام الخطاب المؤجج للمشاعر والمحرض ضد المتظاهرين الفلسطينيين المسالمين منذ بدء مسيرة العودة الكبرى وقبلها، مهددين بمعاملة المتظاهرين كأهداف مشروعة، بما يشمل استخدام الذخيرة الحية ضدهم.

ومن بين التعليقات الأخرى المثيرة للعنصرية والفتن، ساق وزير الحرب الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان، في ١٣ آب/أغسطس، ادعاء غريبا وخاطئا مفاده أن كل فلسطيني قتلته إسرائيل في غزة منذ ١٣ مارس/آذار كان ''مقاتلا''، مكرراً تصريحه السابق بأنه ''لا يوجد أبرياء في قطاع غزة''.

وتشكل جميع هذه التصريحات والتعليقات اعترافا بوجود نية متعمدة ومبيتة ومؤسسية لانتهاك القانون الدولي، على أعلى مستويات القيادة في إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. وفي ضوء اشتداد لهجة هذا الخطاب المحرض، قد حان الوقت لكي ينظر المجتمع الدولي في هذه الحقائق ويتصرف وفقا لذلك، بما يتماشى مع القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بدلا من الوقوع مرة أخرى ضحية الدعاية الإسرائيلية.

وفي هذا الصدد، نذكر مرة أخرى أن الاحتجاجات الفلسطينية ضد الاضطهاد الإسرائيلي ليست جديدة وتشكل مبادرة شعبية. فما برح الفلسطينيون يحتجون على ما يواجهونه من ظروف لا تطاق، ليس فقط منذ ٣٠ آذار/مارس، بل على مدى السنوات السبعين الماضية. فقد كانوا يحتجون في غزة، ولكن أيضا في كل رقعة من باقي أراضي فلسطين التاريخية، وكذلك في مخيمات اللاجئين وفي الشتات. والفلسطينيون، مثلهم مثل سائر إخوانهم من بني البشر، شعب لا يستطيع تحمل ما مارسته قوات الاحتلال الإسرائيلية على مدى عقود من قمع عنيف وهيمنة وسيطرة دون أن يعبر على الأقل عن معارضته لذلك بالاحتجاج السلمي. وليس من المستهجن، بل من الطبيعي، أن يثور الفلسطينيون احتجاجا على ما أجبروا على العيش فيه من ظروف لا تطاق.

وبالإضافة إلى ما تمارسه إسرائيل من عنف وإخضاع مستمر ضد ملايين الفلسطينيين في غزة من خلال الاحتلال والحصار وأعمال إرهاب الدولة المتواصلة ضد المدنيين الأبرياء، فقد أعلن وزير الحرب نفسه عن نية إسرائيل ممارسة المزيد من أعمال العنف في غزة، مشيرا إلى أن ”مسألة الجولة المقبلة ليست مسألة ’إذا‘ وإنما ’متى‘“، وأن ”سكان غزة سيكونون من بين الذين سيدفعون الثمن“.

وبالتالي، من الملح جدا أن يتصرف المجتمع الدولي بسرعة لمنع المزيد من الاعتداءات على المدنيين الفلسطينيين. وندعو المجتمع الدولي إلى أن يدين علنا أعمال قتل المدنيين الفلسطينيين التي ارتكبتها مؤخرا إسرائيل وجميع أعمال القتل والتشويه المتعمدة التي ارتكبتها سابقا ضد موظفي الرعاية الصحية والصحفيين والمتظاهرين العزل في غزة، وأن يضمن مساءلة إسرائيل عن جرائمها بموجب القانون الدولي من خلال محاكمة المسؤولين الإسرائيليين الذين أمروا بالاستخدام غير المشروع للقوة الفتاكة، باعتبار ذلك مسألة تندرج ضمن الولاية القضائية العالمية، أو محاكمتهم في المحافل القضائية الدولية.

وإن الأعمال الوحشية التي ترتكبها إسرائيل ضد السكان المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك تلك المذكورة أعلاه، توفر أدلة إضافية على ضرورة اتخاذ تدابير عاجلة وفورية لحماية الفلسطينيين العزل. وفي هذا الصدد، نرحب بتقرير الأمين العام عن حماية السكان المدنيين الفلسطينيين (A/ES-10/794) المؤرخ ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٨. وتتم حاليا دراسة التقرير، وتجرى مشاورات واسعة النطاق في الوقت الذي نستعد فيه لاتخاذ الخطوات المقبلة للمضي قدما في ضمان المتابعة المناسبة للملاحظات الواردة في التقرير.

علاوة على ذلك، نعيد التأكيد على أن التحقيقات الداخلية الإسرائيلية غير كافية على الإطلاق. وأحدث مثال على عدم استعداد إسرائيل للتحقيق بجدية في جرائمها ضد الشعب الفلسطيني هو قرارها، المتخذ في ١٥ آب/أغسطس، بإغلاق تحقيق عسكري في الهجوم العسكري الوحشي الذي شنته على غزة في ١ آب/أغسطس ٢٠١٤، والذي قُتل فيه ١٣٥ فلسطينيا عمدا وبدم بارد. فمرة أخرى برأت القوات العسكرية الإسرائيلية نفسها من ارتكاب أي فعل غير مشروع، مدعية عدم وجود سبب للاشتباه في ارتكاب أي سوء سلوك جنائي.

واستنادا إلى هذه الخلفية للنشاط الإجرامي الذي تقوم به في غزة، تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ارتكاب انتهاكات متعمدة ومنهجية وجسيمة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. ويشمل ذلك مواصلة مشروعها الاستيطاني الاستعماري الذي ينفذ، من خلال جملة أمور منها هدم المنازل والهياكل الفلسطينية، ومصادرة الأراضي الفلسطينية، والنقل القسري للأسر والمجتمعات الفلسطينية، وبناء المستوطنات ونقل مواطنيها إليها، وتشجيع ما يرتكبه المستوطنون من أعمال عنف وإرهاب والتغاضي عنها، وتفتيت الأرض الفلسطينية المحتلة من خلال فصل الطرق وإقامة نقاط التفتيش والجدار غير القانوني، والإغارة على المدارس، واستمرار شن الهجمات على الأماكن المقدسة الفلسطينية. وخلال هذا الأسبوع فقط، أعلنت السلطة القائمة بالاحتلال التقدم بخطط لبناء أكثر من ١ ٠٠٠ وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية المحتلة. وعلاوة على ذلك، ووفقا لمنظمة غير حكومية إسرائيلية، السلام الآن، فإن السلطة القائمة بالاحتلال تعتزم في المستقبل القريب الترويج لبناء مئات الوحدات الاستيطانية الجديدة من خلال طرح العطاءات، وتقوم بالترويج لخطة بناء أكثر من ٣٠٠ وحدة في المستقبل في مستوطنة ”بيت إيل“ غير القانونية.

وبالإضافة إلى تسبب إسرائيل في اختناق الشعب الفلسطيني بشكل منهجي وفي عزل المجتمعات الفلسطينية في جيوب منفصلة، تمنع السلطة القائمة بالاحتلال الفلسطينيين من الاتصال بالعالم الخارجي، بما يشمل أبسط أشكاله، وهو الحصول على البريد. فلمدة ثماني سنوات، منعت إسرائيل ١٠ أطنان من الرسائل والطرود، بما في ذلك الهدايا والأدوية والرسائل، وحتى كرسي متحرك، من الوصول إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، ولم يُسمح بدخولها إلى الأراضي الخاضعة للاحتلال إلا في ١٥ آب/أغسطس. وبطبيعة الحال، فقد أدى ذلك إلى حدوث تلف في قدر كبير من هذا البريد ولم يعد بالتالي من الممكن تسليمه.

كما يتبين وجود اتجاه مستمر نحو الاعتقال التعسفي وإعاقة حرية التعبير وحرية الصحافة. ففي شهر تموز/يوليه وحده، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلية ٥٢٠ فلسطينيا، من بينهم ٦٩ طفلا و ٩ نساء و ٥ صحفيين. وفي ١٥ آب/أغسطس، قُبض على الصحفي الفلسطيني علي دار علي، وهو أحد مراسلي تلفزيون فلسطين، أثناء غارة على مسقط رأسه برهام، وذلك عقب قيامه ببث مباشر على الإنترنت لشريطي فيديو يظهران عمليات قوات الاحتلال الإسرائيلية في مخيم للاجئين بالقرب من رام الله. ودار علي هو واحد من بين سبعة صحفيين فلسطينيين تم اعتقالهم في غضون أسبوعين في إطار الحملة الإسرائيلية لقمع لصحفيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وإن حملة إسرائيل المنهجية والمتعمدة لإخضاع الفلسطينيين الأبرياء وإرهابهم وتجريدهم من ممتلكاتهم وإسكاتهم وعزلهم جزء لا يتجزأ من حملة التطهير العرقي والاستعماري الشاملة التي تشنها سعيا منها إلى تطبيق مخطط ''إسرائيل الكبرى'' بالكامل على كل أراضي فلسطين التاريخية والقضاء على أي آمل للاجئين الفلسطينيين في العودة.

وفي هذا الصدد، ندين مرة أخرى بأشد العبارات ما يسمى قانون ''الدولة القومية'' الذي أقره الكنيست الإسرائيلي في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٨، والذي يؤيد صراحة ممارسة الفصل العنصري والتمييز العرقي ضد مواطني إسرائيل من الفلسطينيين والسكان الفلسطينيين المقيمين في القدس. وفي ١٢ آب/أغسطس، قاد عشرات الآلاف من مواطني إسرائيل من الفلسطينيين، انضم إليهم يهود إسرائيليون، مظاهرة احتجاج حاشدة في تل أبيب للمطالبة بإلغاء هذا القانون المزعوم وكل التشريعات العنصرية الأخرى التي أقرها الكنيست الإسرائيلي، وهو ما يكشف يوماً بعد يوم وبصراحة أكثر من أي وقت مضى عن طبيعة الدولة المعادية للديموقراطية بشكل أساسي. ورداً على هذه الاحتجاجات، أعاد رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو التأكيد على التزامه بالفصل العنصري معلنا: ''بات الآن من الواضح أكثر من أي وقت مضى أن قانون الدولة القومية ضروري أيضاً''.

وعلى الرغم من الاضطهاد المستمر الذي يواجهه الشعب الفلسطيني، فإننا لا نزال ملتزمين بالعدالة والكرامة الإنسانية وما زلنا مقتنعين بأن الوسائل السلمية والشرعية الدولية ستؤدي إلى إنهاء معاناتنا. ونناشد مرة أخرى المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، تشجيعنا في هذه الجهود، وكفالة احترام القانون الدولي بإرغام إسرائيل على إنهاء احتلالها غير القانوني المستمر منذ عقود، ورفع الحصار المضروب على الشعب الفلسطيني ووضع حد لاضطهاده ووقف تجريده من ممتلكاته.

كما نناشد جميع الدول الاستمرار في تقديم المساعدات الإنسانية الحيوية إلى الشعب الفلسطيني، ولا سيما خلال حالة الطوارئ الطبية في غزة حيث يوشك القطاع الصحي على الانهيار، وزيادة دعمها لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على الرسائل السابقة البالغ عددها ٦٤٥ رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432–S/2000/921) إلى ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٨ (A/ES-10/793-S/2018/766) سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان هذه التي تُرتكب في حق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
السفير
المراقب الدائم لدولة فلسطين
لدى الأمم المتحدة